

أة / فائزة بوشيبة

جامعة لونيبي علي - البليدة 2

لمحة تاريخية عن مدينة المديّة خلال القرنين 18 و19م

من خلال وثائق الأرشيف المحلي¹

مقدمة:

كان إقليم التيطري من أولى المناطق التي توسع فيها النفوذ العثماني بداية القرن 16م، بعد مدينة الجزائر وضواحيها ، كما كان بايلك التيطري أول البايك التي استحدثت إداريا بعاصمته المديّة .

غير أن نفي بعض المصادر الأوربية مثل لوجي دو تاسي² بداية القرن 18م وجود أي مدينة في بايلك التيطري يجعلنا نتساءل عن حقيقة هذه المدينة ، ومظاهرها الحضريّة خلال الفترة العثمانية ، وخاصة خلال القرنين 18 و19م ، وإلى أي مدى تفيدنا وثائق الأرشيف المحلي³ في الإجابة عن ذلك ؟

دخلت المديّة خلال العصر الحديث مع قدوم العثمانيين إلى الجزائر ، مرحلة تاريخية جديدة، حيث بدأ عروج بربروس عقب استقراره في مدينة الجزائر 1516م توسيع نفوذه إلى ما يليها من المناطق ، ومنها المديّة التي أقام فيها حامية من

¹ هذه الدراسة مقتطفة من رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المعنونة ب: "بايلك التيطري، من خلال وثائق الأرشيف العثماني المحلي 1073-1245هـ/1662-1830" والمقدمة من طرف فائزة بوشيبة ، بجامعة الجزائر 2 ، 2007 ،

² Laugier de Tassy : Histoire du Royaume d'Alger , à Amsterdam , P128 .

³ هي وثائق الرصيد العثماني من الأرشيف الوطني الموجود ببئر خادم ، وسنستعمل في هذه الدراسة رمز (أو) اختصارا للأرشيف الوطني، (رع) للرصيد العثماني، (س ب) لسلسلة البايك، (س م ب) لسلسلة بيت المال والبايلك، (س م ش) لسلسلة المحاكم الشرعية.

العثمانيين والاندلسيين¹، بعدما تأرجح ولاؤها بين تلمسان (الزيانيين) وتنس (حماد بن عبيد الزباني المنشق)، وما عرفته المنطقة من انقسامات ونزاعات سياسية .
ولما تولى خير الدين بربروس بعد وفاة أخيه، حكم الجزائر ، وأصبحت هذه الأخيرة إيالة عثمانية 1518 م، قام بدعمها عسكريًا بحصون منتشرة في أهم المواقع منها إقليم التيطري، الذي يمكن اعتباره أول إقليم إداري في الجزائر العثمانية .
وفي عهد ابنه البيلرباي حسن بن خير الدين (1544.1567م) تم تنظيم البلاد إداريا الى ثلاث بياليك ، ليجعل من المدينة عاصمة لباليك التيطري ، وكان أول باي يعين هو رجب باي (1548.1568).²

• وصف المدينة وسكانها:

أ. المدينة

وبالباليك من الناحية الجغرافية عبارة عن مناطق جبلية تتخللها سهول هي أقرب للهضاب، بحكم ارتفاعها عن مستوى سطح البحر وانحصارها بين سلسلي الأطلس التلي والصحراوي الإلتوائية . وتعبرها العديد من الأودية الفرعية، والينابيع ، ولعل أهم هذه الأودية المجرى الأعلى لواد الشلف من الجهة الغربية.³

Notice sur l'histoire et "et Aucapitaine (H) : ¹ Federman (H) , in R.A n° 09 ,Alger "l'administration du beylik de Titerie ,1865,P280.

مولاي بلحميسي : " مدينة المدينة عبر العصور " ، في تاريخ المدن الثلاث ، الجزائر ، المدينة ، مليانة ، إعداد وتعليق عبد الرحمان الجبالي الجزائر ، 1979 ، ص326.
Federman (H) ² . Op ,cit ,P282 ,et Aucapitaine (H) بلحميسي : المرجع السابق، ص327 .

- Mahfoud Kaddache : l'Algérie durant la période ottomane , office des publications universitaires , Alger 1992 ,p127

³ Shaw (le docteur) : Voyage dans la régence d'Alger , traduit de l'anglais par M^r Mac Carthy , 2^{ème} édition , édition Bouslama ,Tunis, 1980 ,P316.

وفي بوابة هذه الهضاب من الشمال تقع مدينة المدينة على ارتفاع 920م من سطح البحر، وعلى بعد حوالي 83 كم جنوب مدينة الجزائر، وحوالي 35 كم عن مدينة البليدة.

وقد أبدع في وصفها العديد من زوارها آنذاك فنجد "الوزان" يصف أهل المدينة خلال النصف الأول من القرن 16 م ، بالكرم و حسن الضيافة إلى درجة أنه فكّر في الاستقرار فيها¹، أما "شالار" فقد شبه المدينة في بداية القرن 19 م بمدينة البليدة من حيث الأهمية ، ووصفها بالوفرة والرخاء الاقتصادي² ، وتحدث "حمدان خوجة" خلال النصف الأول من القرن 19 م عن شجاعة سكانها وعنادهم، وميولهم للصناعة³ ، وكذلك "مالّيسان" (حوالي 1852) الذي يضاوي أهمية المدينة السياسية بمدينتي وهران و قسنطينة ، بالإضافة إلى أهميتها الحضرية إلى درجة تقديس السكان لها، ليشبها بالبيت المقدس⁴.

in Tableau "Notice sur Province de Titterie "- Urbain (Ismael) : de la situation des établissement Français dans l'Algerie ,1843-1844 , pp 397-433,P397 .

Boutin : Reconnaissance de villes , forts et batries d'Alger , - publiés par Gabriel Esquer , librairie de la société de l'histoire de France , Paris , p 72

¹حسن بن محمد الفاسي الوزان: وصف إفريقيا ، ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر، ط 2، بيروت (دار الغرب الإسلامي) / المغرب (الشركة المغربية للنشر المتحدين) ، 1983 ، ص 41 .

²وليام شالار : مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824 م ، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1982، ص 36 .
³حمدان بن عثمان (خوجة) : المرأة ، لمحة تاريخية وإحصائية ، على إيالة الجزائر ، تقديم وتعريب وفهرسة محمد بن عبد الكريم ، منشورات دارمكتبة الحياة، بيروت ، 1972 ، ص 73 .

⁴مالّيسان (هاينريش فون) : ثلاث سنوات في ششمال إفريقيا ، ترجمة أبو العيد دودو ، الجزء الأول ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص ص 141 – 145 .

ويرجع هذا الشاء لمدينة المديّة إلى موقعها الجغرافي و الطبيعي الذي تحتله في مكان يضمّ البساتين و العيون و تحيط به السلاسل الجبلية، فضلا عن كونها مركزا حضريا وتجاريا.

ومن ناحية أخرى فإن العمران داخل المدينة كان يعكس النمط المعيشي للسكان ، والحياة الحضرية داخل المدينة ، وبذلك فإن ما تقدم به "لوجي دوتاسي"¹، الذي ينفي وجود أي مدينة في بايلك التيطري خلال القرن 18 م ، حيث لم يتعد وصفه القرى والدواوير التي تشكلها الخيم، يسقط أمام شهادة "الوزان" التي تعود إلى بداية القرن 16م، عن سكان مدينة المدية ،الذين كانوا يقيمون في دور جميلة²، كما يسقط أمام المعلومات التي تفيدنا بها سجلات الأوقاف الخاصة بالمديّة خلال العهد العثماني، وهي تدل على أنها كانت تضم بنايات كثيرة وتشمل مرافق مختلفة من مساكن ، ومحلات، و أفران ، و مخازن، واصطبلات، وبساتين، وغيرها .

وأنّ مدينة المديّة أثناء العهد العثماني كانت على نمط مدينة الجزائر وغيرها من مدن الإيالة، محاطة بسور تتخلله أبواب، نذكر منها بابين كان بهما طابئان³، لحراسة المدينة وهما " باب الاقواس " و "باب البلاد"⁴.

أمّا المراجع فتحدث أيضا عن " باب القرط " و " باب سيدي الصخراوي " و " باب البركاني"⁵ كما يذكر "روزي" أن بناء المدينة كان فوق هضبة صغيرة، وكان يحيطها سور توجد به خمسة أبواب منها بابين في شمال المدينة يكون الدخول عن

¹Laugier de Tassy,Op.Cit, P128

²الوزان: المرجع السابق، ص 41 .

³ الطبائنة هي البطارية أو برج المراقبة مشتقة من التركية نسلة الى المدافع

⁴ أ.و / ر.ع / س م ب / السجل 102، س ب / السجل 40 .

⁵محمد مختار) إسكندر: "مدينة المدية عبر العصور " ، في تاريخ المدن الثلاث ، الجزائر ، المدية ، مليانة ، إعداد ودراسة و تعليق عبد الرحمان الجيلالي ، الجزائر ، 1972، ص 360 .

طريقهما بعد المرور بقنطرة مائية، وثلاثة أبواب موزعة على الجهات الأخرى وقد وصف الأبواب بأنها كانت مقوسة و مغطاة بالقرميد المجوف¹ . وبذلك كان البناء يعتبر إحدى الحرف المنتشرة في المدينة، وقد كان يعتمد على الطوب والحجر والقرميد².

وربما يكون استعمال هذه المواد في البناء هو ما جعل البعض يصف مباني مدينة المدية بأنها كانت داكنة اللون، وتفتقد البياض الناصع الذي كان يميز مدينة الجزائر و البلدة ، فكانت البيوت تبنى بالحجر و تغطي أسقفها بالقرميد المجوف ، و مدخلها يحوي إسطليل للمواشي³.

وكانت مدينة المدية في شكلها العام تنقسم إلى جزء علوي يضم بنايات عسكرية، ومنزل الباي، والقصبة ، وجزء سفلي يضم الأحياء الشعبية⁴، ومن الواضح أن البيانات التي تفوق طابقا واحدا محدودة العدد ، إذ قليلا ما تذكر سجلات الأوقاف لمدينة المدية قسما علويا من العقار⁵. وانطلاقا من هذه السجلات التي تحدد تحدد العقار حسب موقعه فإن أحياء مدينة المدية أثناء العهد العثماني هي : حومة باب الاقواس، حومة باب البلاد ، حومة قاع السور ، السوق، تالان عايشة ، الوسيطة ، حومة جامع البلاط ، حومة الجامع الأعظم ، حومة الغنم ، الدخلة ، البحري ، راس السمادين ، حومة سوق الخياطة (سوق الخزازين) .

¹ Rozet (M) :Voyage dans la régence d'Alger , (description du pays occupé par l'armée française en Afrique) ,Tomme 3 , Paris , 1833,p225.

² أ.و / ر.ع / س ب / السجل 40.

³ Rozet (M), Op.Cit, P226-227.

Mahfoud Kaddache), Op.cit, P176.

⁴ Ibid, p136

⁵ أ.و / ر.ع / س ب / السجل 216.

Rozet (M), Op.cit, P226.

وهو يصف الشكل الهندسي للبيوت بأنها مكونة من ساحة مربعة تحيط بها الغرف ، التي تتصل برواق مسنود بركائز ، وكانت البيوت تطل على الجير الأبيض من الداخل فقط .

كما تذكر حومة أمراد، وزنقة بن موهوب خارج سور المدينة¹. ويقطع هذه الأحياء طريق رئيسي على طول المدينة، تتواجد به الدكاكين².

ومثل مدينة الجزائر فقد كانت البساتين والجنان تتواجد خارج سور المدينة مشكلة الفحص، فكثيرا ما نجد السكان خاصة الأعيان والأغنياء يملكون عقارات في الفحص. وكانت أهم المناطق التي تشكل فحص مدينة المدية من خلال الوثائق هي: فحص دار قندوز، الذراع، الغدير، تحت الكاف، الجنان الاخضر، أمناخ، فحص المصلى، قطيطن، شلعلع وغيرها³.

كما أن المدينة كانت تحتوي على العديد من المرافق العامة، حيث نسجل الدكاكين، والأفران لطهي الخبز وطحن الحبوب، إضافة إلى طاحونة الماء خارج سور المدية، وكذلك العيون منها عين المرج، وعين الديلمي، و العين الكبيرة التي عرفت أيضا بعين أكبو، وقنطرة تقع أعلى طاحونة الماء، فضلا عن السواقي والصهاريج التي تحتويها الحدائق و البساتين دون نسيان الفندق، وسجن المدينة، والمقبرة التي تقع من الجهة الشرقية⁴.

ب- البنية السكانية لمدينة المدية: وإذا استندنا إلى الإحصاء الذي قدمه أروبان⁵ أروبان⁵ فإن عدد سكان المدية قد بلغ سنة 1843م حوالي 3283 نسمة، ولا يتعد

¹ أ و / ر ع / س ب / السجل 216، س ب / السجل 31، س م ب / السجل 102، س م ش / علبة 46 و علبة 52.

² Rozet (M), Op.Cit, P227.

³ أ و / ر ع / س ب / السجل 216.

⁴ أ و / ر ع / س ب / السجل 216 و السجل 102.

Rozet (M), Op.cit, P241

⁵ Urbain (Ismael), Op.cit, P55.

ولا يتعد عنه الإحصاء الذي قدمه كاريت سنة 1844م وهو 3387 نسمة¹ من مجموع 103344 نسمة يمثلون سكان البايك ، وقد اختلفت الكتابات الأخرى في هذا العدد حيث يذكر مثلاً بوتان 8000 ساكن بالمدينة².

وتتمثل البنية الاجتماعية لمدينة المديّة في كونها مزيجاً من الفئات، حيث نجد:

- فئة السكان الأصليين للمديّة ، الذين عادة ما يرفق اسمهم بلقب " اللمداني " أو الحضري ، وقد دعمهم العنصر الأندلسي . و يضاف إليهم السكان الذين وفدوا من خارج المديّة ، واستقروا بها، وكانوا ينسبون إلى المناطق التي قدموا منها مثل : التلمساني ، المستغامي ، الصنهاجي ، الغربي ، الفاسي، الأغواطي ، الجزيري، المازوني، الزواوي، القسطيني³

- ثم فئتي الأتراك و الكراغلة ، الذين كانوا يمثلون موظفو الإدارة و الحامية العسكرية التي كان معظمها من المتقاعدين ،وقد تواجدوا في المدينة منذ الحاقها بالحكم المركزي بدار السلطان سنة 1517 م⁴ ، وبالنسبة للكراغلة وهم أبناء الأتراك

in "Notice sur Province de Titterie"¹ Carette et Warnier :
Tableau de la situation des établissements Français dans
l'Algerie , 1844-1845, pp 506-513

² Boutin(v) :Reconnaissance des villes ,forts et batteries
d'Alger,1808,
publié par : Gabriel Esquer , Librairie de la société de l'histoire
de France , Paris,p72.

³ أ.و / ر.ع / س ب / السجل 216 . س م ب / السجل 102 . س م ش / علة 46 / 1 و 52 .

أبو القاسم سعد الله : " دفتر محكمة المديّة " ، الجزائر أواخر العهد العثماني ، 1821-
1839 م " ، مجلة الثقافة ، عدد 81 ، جوان 1984 ، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة
الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1984، ص ص 143-162 .

280et Aucapitaine (H) , Op.Cit, P⁴ Federman (H)

من زواجات جزائريات فقد تواجدوا منذ الفترة الأولى من العهد العثماني بعدما سمح البيلرباي خير الدين بالزواج لأفراد الانكشارية¹

- **الأندلسيين:** تزامن تواجد العناصر الاندلسية في المدينة مع تواجد الأتراك ، وقد ارتبط قدومهم الرئيسي مع سقوط غرناطة آخر معقل للمسلمين في الأندلس²

وقد أقاموا بالمدينة أو الحصون المتواجدة في البايك. ويظهر وجود هذه الفئة في المدينة من خلال الألقاب العثمانية أو العسكرية التي ارتبطت بأسماءهم ، مثل : التركي ، قارة ، دالي ، كجك ، الجاقماقجي ، هندكلي ، الإنكشاري ، يولداس ، بلكباشي³. وهذه الفئة هي التي كانت تحظى بكل أنواع الإمتيازات وألها السلطة، والمناصب الإدارية ، وحتى الإستفادة من مداخيل البايك و ثرواته ، غير أنهم كانوا بعيدين عن الجانب العلمي و الثقافي .

- **اليهود:** كما نجد فئة من السكان لا نسجلها في البايك إلا في المدينة أو ضواحيها القريبة، وهم اليهود الذين بلغ عددهم 652 يهوديا⁴، وكان يمثلهم عند إدارة البايك أمين ، ويعودون إليه فيما يتعلق بشؤونهم الخاصة. كما كانوا يحتفظون بأسمائهم اليهودية، ومن الأسماء التي ذكرتها الوثائق⁵: خيرون، بن صطوف، بن حنين ، بن سراويل ، إسرائيل ، يعقوب ، شعا ، عبد الهود ، وغيرها ، وعادة ما ترفق أسماء اليهود المسجلة بلقب الذمي تمييزا عن المسلمين .

- **العبيد والاماء:** لقد ارتبطت هذه الفئة بالعائلات خاصة المقتدرة منها ، وبذلك فقد مثلت جزءا من البنية الاجتماعية خلال هذه الفترة كمروث تاريخي، وتواجدوا

¹ ibid.,p281.

² ibid.,p280.

³ أ.و / ر.ع / س م ب / السجل 102 . س ب / السجل 216 و السجل 40 و السجل 82 .

⁴ Carette et Warnier, Op.cit ,Pp512-513.

⁵ أ.و / ر.ع / س م ب / السجل 102 . س ب / السجل 38 .

بالمدينة من خلال تجارة العبيد التي كانت معروفة آنذاك من البلاد الافريقية، ومن المظاهر التي عرفتھا المدينة مثل بقية حواضر الجزائر خاصة خلال الفترة الخيرة من العهد العثماني ، والتي تبرزها الوثائق ، هي عملية عتق العبيد والاماء¹، وهي من المظاهر المتعلقة بالجانب الديني .

وقد حدد "روزي" في بداية الفترة الإستعمارية عدد سكان المدينة بـ 6000 الى 7000 نسمة منهم 1000 تركي و كرجلي و 50 عائلة يهودية² ، بينما أحصى كاريت³ 889 ساكنا بالمدينة من الاتراك و الكراغلة (منهم 21 تركيا) سنة 1844 م . ولن يكون هذا العدد بعيدا عما كان خلال الفترة العثمانية ، علما أن الدخول الفرنسي نهائيا إلى المدينة كان في 1840 م .

إن وجود فئات عديدة داخل المدينة لم يعن تشكّل مجتمع منقسم ، بل نلمس من التعاملات التي وردت في الوثائق عكس ذلك ، حيث كان يشرف على شؤون المدينة ديوان على رأسه حاكم المدينة ثم شيخ البلد و يضم الديوان العسكري ، وكبراء البلد ، سيأتي ذكره لاحقا.

وبالنسبة للأعيان⁴ نسجل وجود عائلات عريقة كان لها وزنها ومكانتها بين سكان المدينة.

كما أنهم كانوا يمثلون الطبقة الغنية في المدينة، ويظهر ذلك من خلال الضرائب التي كانوا يدفعونها، والأراضي التي يملكونها خارج المدينة، بالإضافة إلى العقارات التي سجلت كأوقاف⁵. ومن العائلات التي يتكرر إسمها : ابن الفخار، ابن النجار،

¹ أبو القاسم سعد الله : " دفتر محكمة المدينة"، المرجع السابق ، ص163.

² Rozet (M), Op.cit ,P232.

³ Carette et Warnier, Op.cit ,Pp512-513.

⁴ تستعمل سجلات الضرائب مصطلح "البلدية" للدلالة على سكان المدينة وهي كلمة مرادفة للحضر في مدن الوسط.

أ.و / ر.ع / س ب / السجل 40 . والسجل 38 . س م ب / السجل 04 .

⁵ أ.و / ر.ع / س ب / السجل 216 و السجل 233. س م ش / علبة 46 و 52 .

الشقماقجي ، ابن شمسة، ابن رامول ، ابن موهوب ، ابن الصفار ، الصحراوي ، ابن كنيف ، ابن رحال .

إدارة المدينة:

أ - الحاكم: كانت سلطة باي تيطري تتوقف عند مدينة المديّة رغم أنّها عاصمة البايك ، إذ كان يديرها حاكم خاص يعين مباشرة من الجزائر ، وكان في الغالب من الأتراك ، و رغم أنّ المدن الجزائرية التي كانت تحكم من طرف حاكم خاص بها عديدة ، إلا أنّ حاكم المديّة كان له وضع خاص ، نظرا لسلطته المطلقة في المدينة ، وإستقلاله عن الباي¹ ، حيث لا يملك هذا الأخير أمرا لا على الحاكم و لا على السكّان فيها، بل إنّ الباي يفقد حتى السلطة على نفسه داخل المدينة ، ونجد في الوثائق مثالا على ذلك يتمثل في أن الباي مصطفى قام في سنة 1198هـ (1783م بعملية تعويض لحبسه المتمثل في حوش وفرد (نصف زويجة) بوادي الكرمة من وطن بني خليل بداريه في المديّة نظرا للمنفعة، ولم تثبت صحة تلك العملية إلا بحكم من حاكم مدينة المديّة في أواسط صفر 1202 هـ (1787م)².

وإذا عدنا إلى مهام الحاكم فهي تتركز على تسيير المدينة إداريًا، فهو يشرف على مراقبة السكّان، ويتّأسّ السوق العام التي تعقد كل جمعة، والتي تمثل أهمية اجتماعية واقتصادية، كونها تعتبر جمعية عامّة للسكان والوافدين من القبائل الأخرى.

وهو أيضا يشرف على دخول الضرائب الشرعية والمتمثلة في العشور من القمح والشعير من الأعراش المحيطة بمدينة المديّة إلى مخزن قصبة المدينة. وهو ما يؤكده

¹ venture de Paradis (jean Michel) :Alger au 18^{ème} siècle , édité par : E.Fagrian , Alger , 1898,p13 .
Urbain (Ismael), Op.cit ,P398.

Boyer (P): la vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention français , imprimerie nationale , Monaco , 1961,pp15-35 .

² أ.و / ر.ع / س م ب / السجل 102 .

إحدى الوثائق التي جاء في مقدّماتها: " الحمد لله و صلّى الله على سيدنا ومولانا محمد و آله وصحبه وسلّم تسليمًا، هذا التقيد المبارك يتضمّن محصول الوفور بالله تعالى من البر والشعر من عشر الأزواج للمخزنية و الرعيّة من تراب المديّة، و خلاصها على الله ، وذلك على يد ... حاكم البلاد الحاج أحمد إمام زاده، وكاتب الحروف للمخزن خوجة سي بكر خوجة لطفهما الله ، وفتحنا القصة في 23 شوال سنة 1149 هـ¹ .

ونستخرج من الوثائق² أسماء الحكام خلال الفترة 1801 - 1830، وهم:

- الحاكم الحاج أحمد إمام : سنة 1149 هـ (1732 م) .
- خوجة حاكم ،تولى سنة 1216 هـ (1801 م) .
- سليمان حاكم تولى سنة 1220 هـ (1805 م) .
- إبراهيم حاكم تولى سنة 1223 هـ (1809 م) .
- الحاج حسن حاكم تولى سنة 1224 هـ (1810 م) ،وجدد حكمه الى سنة 1226 هـ (1812م).
- بابا إبراهيم حاكم تولى سنة 1227 هـ ووجدد حكمه سنة 1228 هـ (1812 م - 1814 م).
- عثمان بن حسان حاكم تولى سنة 1233 هـ ووجدد حكمه سنة 1234 هـ (1818- 1819 م).
- إبراهيم بن سليمان حاكم تولى سنة 1235 هـ ووجدد الى سنة 1237 هـ (1820 م - 1822 م)
- حسن بن مصطفى حاكم تولى سنة 1246 هـ (1830 م)

¹ أ.و / ر.ع / س م ب / السجل 04 .

² نفسه

ب- شيخ البلد:¹ إن منصب " شيخ البلد" يلي منصب الحاكم مباشرة ، وكان يختار من أعيان مدينة المديّة وكانت مهمّته مساعدة الحاكم في القضايا التي تخص السكّان ، باعتباره واحدا منهم ، و أكثر احتكاكا بهم . خاصّة و أن العلاقة بين سكّان المدينة ليست إجتماعيّة فقط ، بل حرفية باعتبار أنّ السكّان كانوا منظمين في رابطات حرفيّة أو عرقيّة على رأسها أمين مثل الحدادين، والبنائين ، واليهود ، وهؤلاء الأمناء ينظمهم شيخ يشرف على كل حي ، و الإشراف العام على هذه الجماعات كان بيد شيخ البلد الذي يعتبر أمين الأمناء . وإضافة إلى هذه المهام فإن شيخ البلد يمثل أهل البلد أمام الحاكم و يتكفل بتقّليم الضيفة و الدنوش، وما يلزم للعولة السنويّة إلى الحاكم بإسمهم.

ونذكر هنا شيوخ البلد الذين وردت أسماءهم في الوثائق :

- السيد محمد بن ربيعة شيخ البلد حوالي 1181 هـ (1767 م) .
- الشيخ قارة بن زروق، سنة 1221 هـ (1807 م) ويتكرر في إسمه في 1222 هـ
- الحاج محمد ولد السيد مولود بن النجار شيخ البلد سنة 1232 هـ (1817م) ويتكرر إسمه سنة 1234 هـ. بينما الذين يذكّهم دفتر المحكمة² هم : أحمد الشقماقجي شيخ البلد في سنة 1240 هـ (1823م) و الحاج الصوفي سنة 1244 هـ (1828م) ثم الحاج أحمد بن الصّحراوي الذي أصبح قاضيا في المديّة في 1249 هـ (1833م) .

ج - ديوان المدينة: وقد كان الحاكم و شيخ البلد مدعومين بديوان المدينة و هو عبارة عن مجلس يتكوّن من ديوان الإنكشاريّة الذي يضمّ قادة الحامية الإنكشاريّة في المدينة برتبة بلوكباشي، وأوضباشي، بالإضافة إلى بيت المالجي، والقاضي و المفتي،

¹ أ.و / ر.ع / س ب / السجل 40. س م ب / السجل 102 .

Boyer (P), Op.cit ,P36.-

² أبو القاسم سعد الله : " دفتر محكمة المدينة"، المرجع السابق ، ص147.

وهو ما يشير إليه الإتفاق التالي: " تولى رعاية الدّواب... ولم يتعرّض له أحد ولم ينزعه أحد سواء الحاكم تبدّل أو لم يتبدّل إلا إذا أتمّ السنة، و هكذا اتفقوا بحضرة شيخ البلد، وشهد على ما ذكر في أواخر صفر 1230 هـ ، وكتب عن إذن محمّد حاكم المدينة " .

بالإضافة إلى اتفاق آخر للكواشين، حول تحديد سعر الخبز والذي كان بحضور بيت المالجي و القاضي و المفتي، و السيد الحاج بن محمد بن النجار شيخ البلد في محرم 1232 هـ (1817م). وكذلك الإتفاق الذي جمع كبراء البلد و العسكريين لتحديد أجرة الفلاحين الأجراء ، وراعي الدواب بموافقة الحاكم إبراهيم في صفر 1224 هـ (1810م)¹.

و بالتالي فإن القضايا المتعلقة بالمدينة كانت تناقش وتحلّ من طرف الديوان، ووفق تخصّص أعضائه، وعلاقتهم بالقضية ، كما كان الديوان يشرك السكان أيضا في حل بعض القضايا ، وتسوية شؤونهم إذا تعلق الأمر مباشرة بهم، وهو ما تبرزه الاتفاقات السابقة الذكر.

● **لمحة عن الجانب الديني والأوقاف:** بما أنّ الوثائق المتعلقة ببايالك التيطري ذات طابع اقتصادي مالي ، أكثر منها اجتماعي، فإن معلوماتها عن الحالة الدينية قليلة جدا ، غير أنه يمكننا أن نستنتج هذا الجانب الروحي من خلال المؤسسات الدينية التي كانت متواجدة في مدينة المدينة ، والمتمثلة في المساجد ، حيث تذكر الوثائق اثنين منها ، هما الجامع الأعظم و جامع البلاط²، أما المراجع فتتحدث عن أربعة هي جامع مراد للمذهب الحنفي ، وهو الأقرب أن يكون الجامع الأعظم السابق الذكر باعتباره كان المسجد الرئيسي للمدينة ، و الجامع الأحمر الذي أنشأه الباي حسان (1788 - 1799م) ومسجد الثكنة العسكرية و مسجد سيدي

¹ أ.و / ر.ع / س ب / السجل 40 .

² أ.و / ر.ع / س م ب / السجل 102 .

سليمان¹، وكما هو معروف فإن المساجد لم تكن مراكز دينية فحسب ، بل كانت تلعب دورا تعليميًا أيضا².

ونلمس من خلال الوثائق الأهمية التي كانت توليها الإدارة العثمانية لهذا الجانب، سواء على المستوى الإداري أو الشخصي، حيث نسجل وقفا لمصحف شريف على الجامع الحنفي قام به مصطفى الخزناجي بأمر من السيد الحاج حسن حاكم المدينة في الأواخر ذي القعدة 1216هـ (1801 م) .

كما نسجل إعادة ترميم للمسجد المالكي في عهد مصطفى باي في الأوائل ربيع الثاني 1227هـ (1811م) من خلال تبرعات قدمها موظفو البايك، و ممن شارك فيها، الباي و الخليفة ، وحاكم المدينة ، و القاضي قذرت بثمان وخمسين ريال بجة³، وهذا دعما للمصاريف المخصصة من مداخل الأوقاف .

ونلمس أيضا التقدير و الاحترام الذي كان اتجاه رجال الدين و الفقهاء من خلال ربط أسمائهم بمكانتهم الاجتماعية والدينية والقيمة العلمية التي يمثلونها، مثل: الشيخ، والفقهاء، والعلماء، والناسك ، و الوجيه، و الخطيب ، المكرم كما أنهم كانوا يلعبون دورا هاما وواسعا في الحياة اليومية للسكان، و الحكم والفصل في تعاملاتهم، فقد كان القاضي والمفتي عضوين أساسيين في ديوان مدينة المدينة.

ونستنتج من خلال رسوم التحبيس التي تذكر بالتحديد قاضي الحنفية بالمدينة باعتبار أن عمليات التحبيس كانت أهلية وفقا لهذا المذهب ، أن المحكمة الشرعية في المدينة والتي ذكرت أيضا بإسم "عدالة المدينة" يشرف عليها قاضيان

et Aucapitaine (H) , Op.Cit, P289¹ Federman (H)

مالتسان : المرجع السابق ، ص 146 .

اسكندر : المرجع السابق ، ص 357 .

, Op.Cit, P136. ² - Mahfoud Kaddache

اسكندر : المرجع السابق ، ص 357 .

³ أبو / ر.ع / س ب / السجل 40 .

أحدهما حنفي و الآخر مالكي. في حين كان القاضي يلجأ في حالة النوازل أو الحالات التي تستدعي الإفتاء إلى تحويل القضية الى مفتي المدية، هذا بالإضافة إلى الدور الكبير الذي كان يلعبه المجلس العلمي في الفصل في القضايا من خلال جلساته العلنية التي كانت تنعقد بالجامع الأعظم بحضور فقهاء و علماء ، في مقدمتهم القاضي والمفتي ، وبمشاركة الشهود العدول وفي بعض الأحيان أعيان البلد¹.

و تذكر الوثائق أسماء بعض القضاة و الفترة التي كانوا يعملون فيها من خلال تواريخ العقود والرسوم وهم قضاة المذهب الحنفي :

- الفقيه "محمد بن الحاج سلامة" (1158هـ/ 1745 م).
- الشيخ "محمد بن سي حسن" (1196هـ / 1782م) .
- الفقيه العالم الشيخ " أحمد زروق بن العالم سيد محمد" (1197هـ / 1783م) .
- القاضي "أحمد بن عبد القادر" (1197هـ / 1783م) .
- الفقيه العلامة "عبد الله السيد محمد" (1201هـ / 1787م).
- القاضي "محمد بن محمد" (1207هـ / 1793م)
- القاضي " أبو عبد الله السيد محمد أفاندي" (1221هـ / 1806م ثم 1229هـ/ 1814م) .
- القاضي الحاج "اسماعيل أفاندي" (1227هـ / 1812م) .
- كما نسجل أسماء بعض المفتين: كالمفتي "محمد بركان" (1196هـ / 1782م)، والمفتي "أبو أحمد" (1182هـ / 1769م) والمفتي الخطيب "محمد بن سلامة" (1197هـ / 1783م) والذي كان قاضيا 1158هـ ، والمفتي "محمد بن علي" (1218هـ/ 1798م).

¹ . أ.و . ر.ع / س م ش ، علبة 46، و علبة 52 . س ب / السجل 40 .

بالإضافة الى أسماء بعض القضاة والمفتين ، بدون تحديد فترة ولايتهم ، وهم : الشيخ القاضي "عيسى مازيغي" ، والفقيه القاضي "عبد الله بن محمد الجليل" ، بالإضافة إلى الشيخ القاضي "محمد السعيلي" ، والشيخ المفتي "محمد بن أحمد" اللذان ذكرا في إتفاق للديوان سنة 1234هـ (1818م).

وندعم هذه الأسماء بالتي ذكرها دفتر محكمة المدينة¹ قبل سنة 1830 وهم : الشيخ المفتي "أبو القاسم العربي" ،الذي تولى مهامه سنة 1172هـ (1760م) و الشيخ القاضي "أحمد بن محمد سلامة" ،الذي تولى في 1238هـ (1822م) ، وفي 1241هـ (1825م)، و المفتي "أبو القاسم" في 1241هـ، و القاضي "محمد بن المحجوب" في 1241 ، والقاضي "محمد بن الخلفة" الذي تولى في سنتي 1241 و 1242هـ ، و القاضي "أحمد بن المفتي" في 1242هـ .

الأوقاف: تعتبر الأوقاف أحد المظاهر المرتبطة بالشرعية و المجتمع الإسلامي، والتي انتشرت بكثرة في الجزائر أثناء العهد العثماني، فالوقف يعتبر نوعا من الصدقة الجارية لأصحابها، كما كان الوقف الذري يمثل حماية للأملأك الخاصة من المصادرة، وموردا للأعمال الخيرية التي تفيد الصالح العام من خلال مدا خيل الأوقاف التي انقرض أصحابها .

وقد كان يشرف على الأوقاف في المدينة ناظر أو وكيل الأوقاف ويهتم بكراء واستغلال مختلف العقارات الموقوفة وبتحصيل مداخيلها، وتوجيه المصاريف والنفقات، وكان يساعده الصّراف في الشؤون المالية²، كما أنه يعتبر المسؤول عن محصولها السنوي أمام ناظر الأوقاف في الجزائر، وقد وجدنا أنه في الوثائق أنه كان في بعض الأحيان وكيلين في نفس الوقت.

¹ سعد الله : المرجع السابق ، ص 143 .

² أ.و / ر.ع / س ب / السجل 233 .

ومن خلال السجلات المتعلقة بالأوقاف في بايلك التيطري¹ ، فإن معظم الأوقاف المحبسة هي من الوقف الذري، وهي تقع في مدينة المدية والفحص، ومنها القليل التي تقع عند الاعراش القريبة من المدية ، وهي أربعة أوقاف عند قبياة ريغة، ووقف واحد عند كل من حسن بن علي، ووامري، وغريب، وهوارة و وزرة .

ونلاحظ أنّ كل هذه الأوقاف المسجلة كانت مخصّصة لفقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة المنورة، باستثناء وقف واحد تمثل في وقف أرض بما احتوت عليه من منافع على عامة المسلمين منتفعا لهم، و مرعى لمواشيهم ، كما نستنتج في مواقع أخرى من وجود أوقاف لصالح المساجد الموجودة في المدية. وقد شملت الأوقاف جميع أنواع العقارات من ديار وحوانيت وديار صنعة ورحى الماء وأراضي بمختلف أنواعها سواء المخصّصة للزراعة أو البساتين والحدائق.

وتم احصاء ما مجموعه 205 عملية وقف ضمت أكثر من 58 دارا و14 مسكن (جزء من الدار) و15 دكانا و فرنا ودارا لصناعة الفخار، وهذا دون عد الأراضي، انطلاقا من أحد السجلات التي تخصي الأوقاف الموجودة في مدينة المدية وضواحيها² سنة 1219هـ (1804م) والتي أعادت الإدارة الفرنسية تسجيلها في 1850م، كما أنّها شملت مختلف شرائح المجتمع، فنجد الحرفيين ، وموظفي البايك بما فيهم الباي، ورجال الدين ، كما أنّنا نجد أيضا من النساء من أوقفت ملكها أو إرثها ، وكان عددها اثنا عشر وقفا.

● **الجانب الاقتصادي:** نظرا للطبيعة الحضرية للمدينة، فإن معظم سكّانها كانوا يميلون إلى النشاط الحرفي والتجاري أكثر من النشاط الزراعي. وقد كان الحرفيون في مدينة المدية منظمين مثل مدينة الجزائر في جماعات، ويمثل كل جماعة

¹ أ.و.ر.ع / س م ب / السجل 102 . س ب / السجل 216 و 232. س م ش / علبة 46 و 52 .

² أ.و.ر.ع / س م ب / السجل 102 .

- حرفيّة "أمين"¹، بحيث يشرف على هؤلاء الأمناء "شيخ البلد"²، كما سبق ذكره، وكثيرا ما كان الحرفي ينسب إلى حرفته. وأهم الحرف أو أكثرها انتشارا في مدينة المديّة التي نستنتجها من رسوم الأوقاف المرتبطة ببعض الحرفيين أو العقارات ذات الاستعمال الحرفي، ومن تسجيلات لاتّفاقات أو محاسبات تخصّ الحرفيين، هي³ :
- حرفة أو " صنعة " الحداد: وأهمّ صناعاتها الأدوات التي تستعمل في الفلاحة.
 - حرفة الكواشين: وهي تتمثل في طهي الخبز، بالإضافة إلى فتح الأفران لطحن الحبوب إلى جانب رحاء أو طاحونة الماء العمومية التي كانت موجودة خارج سور مدينة المديّة.
 - حرفة البناء : لقد شجعت سلطة المدينة التنمية العمرانية وحاولت إبقائها تحت مراقبتها، وهو ما نستنتجه من عملية تحديد سعر القرميد والأجر التي تعتبر موادا أساسية للبناء كما سبق ذكره، وإلى جانب هذا تشير الوثائق إلى وجود أفران للجير الذي تعتبر أيضا من مواد البناء.
 - حرفة النجارة: وهي تمّول بالأخشاب التي توفرها الغابات الموجودة في المناطق الجبلية من البايك.
 - حرفة الدّباغة : هي من الحرف المتداولة أيضا بما أنّها تتكرّر في الوثائق خاصّة وأن موادها الأولية مصدرها من المواشي .
- وهناك حرف أخرى كصناعة الفخار والصباغة وصناعة القهواجي والدلال والحفاف (الحلاق).

¹ أ.و. / ر.ع. / س ب / السجل 40 : هناك إشارة لجماعة الحدادين، وأمينهم، وجماعة الكواشين.

- Mahfoud Kaddache, Op.Cit, P136.

- Tachrifat : Recueil de notes historique sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, traduit par : Devoulx(A), Alger, 1852, p52.

² حمدان خوجة : المرجع السابق، ص 101.

³ أ.و. / ر.ع. / س ب / السجل 40. س م ب / السجل 102 والسجل 216. س م ش / علبة 52 / وثيقة 20 و 24 و 26 و 56

كما نستنتج من دفع الحايك كغرامة ، وتوفّر المادّة الأولى من الصّوف ووجود سوق في المديّة يحمل إسم سوق الخرازين أو الخياطين الانتشار الواسع لصناعة النسيج في المديّة. وبذلك يمكننا القول أنّ التّشاطر الحرفي في مدينة المديّة كان متنوّعا، وكان يتمثل في مجموع الحرف التي تنتج سلعا مرتبطة بالاحتياجات اليومية للسكان و معظمها تعتمد على المواد الأولى التي تتوفّر في البايك ، غير أنّنا لا نجد حرفة يمتاز بها البايك أو مدينة المديّة عن غيرها من المدن خارج البايك .

والى جانب أسواق المدينة، كانت المدينة تعقد سوقا أسبوعيا يوم الجمعة، يشرف عليها قائد الرحبة، والتي كانت يعتبر من أهمّ الأسواق الأسبوعية في البايك ، باعتبارها أهمّ مركز للتبادل التجاري فيه ، كما كانت تحضره الكثير من الأعراش و القبائل ، خاصة المحيطة بالمدينة، أهمّها عرش حسن بن علي ، وبني حسن ، ووزرة، ووامري ، و ربيعة و أولاد دايد¹.

وكما هو معروف فالسوق الأسبوعية لعبت دورا اقتصاديا هاما في تحقيق التكامل ، كما كان لها دور كبير في المجال الاجتماعي باعتبارها جمعية عامة أسبوعية للسكان ، فقد كانت تمثل أهم وسيلة للإتصال بين السكان ، والإحتكاك فيما بينهم ، إن لم نقل الوحيدة ، فمن خلاله كان يلتقي الأقارب والاصدقاء ، و يلتقي أفراد القبائل ببعضها البعض ، فنتج عن ذلك علاقات إجتماعية متجددة بتكوين صداقات جديدة وارتباطات عائلية ، وتعاون ، و تحالفات مع القبائل خاصة المتجاورة². كما أنّه من البديهي أن هذه التجمعات كانت تساهم في نشر مختلف الأخبار السياسية والإجتماعية فينتج عنها تكوّن رأي عام ، وقد يساهم في إتخاذ قرار مشترك إذا كان الأمر مصيريا³.

¹ Urbain (Ismael), Op.cit ,P406-407.

² Ibid ,P400

, Op.cit, P49. ³ Boyer (P)

أما بالنسبة للضرائب ، فقد تواجد بمدينة المدية الى جانب الحاكم الذي كان يشرف على مدينة المدية، وما يدخل إليها من ضرائب خاصة ضرائب العشور، موظفين آخرين، و في مقدمتهم المكلف بالشؤون المالية للبايلك وهو:

- **بيت المالجي¹**: الذي كان ينتدب من الجزائر و يتولى مهامه في المدية، وقد اكتسب أهمية كبيرة في التنظيم الاقتصادي ، باعتباره المشرف المباشر على الأملاك ، والثروات التي تعود إلى البايلك، وعلى نفقاته ومداخيله، حيث نجده من خلال الوثائق أحد أعضاء الديوان ، عندما يتعلق الأمر بشأن اقتصادي في البايلك وخاصة مالي ، كما أنه كان يشرف على جمع الضرائب ، و الغرامات المالية و العينية ، و على دخولها الحسابات و المخازن وفي مقدمتها العشور بالإضافة إلى جرد ممتلكات البايلك، ويساعده في مهامه خوجة و محاسبين ، بالإضافة الى:

- **كاتب مخزن الزرع بالقصبة**: أو خوجة القصبة، كان يقوم بتقييد كل حسابات مخزن القصبة و على وجه الخصوص تسجيل عدد الزويجة المزروعة، وكمية الحبوب التي دخلت المخزن. كما كان يشرف على توزيع الحبوب التي تخرج من المخزن لصالح الفرق العسكرية². كما نسجل مشاركة مختلف الشرائح في المدينة في دفع الضرائب ، بما في ذلك شيخ البلد ، والبلدية، والأعيان و الحرفيين الممثلين بأمنائهم، وأهم هذه الضرائب التي تعنى بها المدية:

¹ أ.و / ر.ع / س ب / السجل 40. يشير السجل إلى تسلم بيت المالجي لغرامة الصيف ، و غرامة الغنم ، وكذلك إلى إشرافه المباشر على دخول العشور من الحبوب إلى مخزن القصبة بالمدية بدلا من الحاكم الذي يذكر في أحيان أخرى . كما نسجل جرد الأواني النحاسية التي تستعمل في البايلك أو الافرشة التي تسلم للنوبات التي تحرس سور المدينة

et Aucapitaine (H), Op, cit, n°11, P295. - Federman (H)
² أ.و / ر.ع / س م ب / السجل 04 . والزويجة هي مساحة من أرض زراعية تتراوح بين 08 و 10 هكتار ، سميت كذلك نسبة إلى حرانتها بواسطة زوج من الثيران.
- Tachrifat, Op.Cit, P20.

- زكاة العشور : وهي ضريبة شرعية على الأراضي الخاصة ، تحدّد بعشر محصول الزّرع السنوي ، وقسم منها عرف بـ"المونة" لأنّها كانت تحزّن للمؤونة ، كما تستفيد منها القبائل في موسم الزرع عند الحاجة عن طريق إقتراض بذور الزّرع وتعرف المونة أيضا بضريبة "فارس"¹. أمّا القسم الآخر يرسل إلى الجزائر بعد إعداده في شكل برغل و بشامة، ودشيشة ليستعمل كغذاء للجنود، و يساهم في إعداده جماعات من الحرفيين².

ولتخزين الحبوب كان لابدّ من إنشاء مخازن دائمة و مؤقتة في البايك ، ومن أهم هذه المخازن³ جنان الباي بالبرواقية ، سور الغزلان ، وأهمّها قصبّة المدية وكانت القبائل تدفع كحدّ أقصى في الزوجية عشرة صاعات⁴ من القمح ومن الشعير ، وفيما يخصّ الكمية الإجمالية للبايك فقد وصلت إلى 1330 حمولة جمل⁵ أما إذا عدنا إلى الوثائق ، فرغم إنعدام التسلسل في تسجيل هذه الضرائب و إنعدام بعض القوائم مما يصعّب علينا إجراء إحصاء لتطور الإنتاج الفلاحي السنوي في البايك .

¹ أ.و / ر.ع / س م ب / السجل 04 والسجل 47 . س ب / السجل 30 . السجل 38 . حيث تذكر الوثائق عبارة " بيان سلف " مما يدل على اعتماد بعض القبائل على اقتراض الحبوب للزراعة .

عد ايضا الى - ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني ، 1792-1830 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط2، الجزائر ، 1985 ، ص 88 .

Federman (H) - Op ,cit,n°11 ,Pp119-216. et Aucapitaine (H) - Mahfoud Kaddache , Op.Cit, P132.

² تسجل الوثائق كمية البشامة التي أرسلت من المدية إلى الجزائر في سنة 1168هـ (1754م) بـ 1174 قنطارا، والبشامة نوع من البسكويت قابل للتخزين لمدة طويلة ، ومن الذين وردوا في القائمة : عرشا هواره وبني يعقوب ، وأهل بلد المدية ، وجماعة الحدادين ، بالإضافة إلى 100 صاع برغل ، و 15 حمولة و 15 صاع دشيشة .

³ سعيدوني : المرجع السابق ، ص 88

-Urbain (Ismael), Op.cit ,P402.

et Aucapitaine (H), Op, cit, P119 - Federman (H)

⁴ أ.و / ر.ع / س ب / السجل 38 و س م ب / السجل 04

الصاع في تيطري له قدرة 140ل وينقسم إلى أربع روبان ، أنظر سعيدوني : المرجع السابق ، ص 119

Tachrifat⁵ . Op.Cit, P54.

سعيدوني : المرجع السابق ، ص 88،89. وحمولة الجمل توافق 6 صاع

ويمكننا من خلال تسجيلات العشورفي قسبة المدية في سنتي 1206 و 1207 هـ (1791 - 1792م) أن نستنتج الكمية الهائلة التي تدخل مخازن البايك بأكملها . و الأكيد أن هذه الكميات غير ثابتة لأنها مرتبطة بالظروف الطبيعية و الأمنية التي تؤثر بشكل مباشر في الإنتاج الفلاحي .

ففي السنة الأولى سجل بيان 464 صاع قمح و 364 من الشعير، ومنها 144 صاع من العرب، وفي السنة الثانية سجل 467 صاع قمح و 359 شعير منها 179 صاع قمح و 199 صاع شعير من العرب.

- العوايد و الغرامات :

هي ضرائب متنوعة تكون نقدية أو عينية باستثناء القمح و الشعير ، وهي مرتبطة بمناسبات أو بمواسم معينة ، كما تختلف في شكلها و حجمها من منطقة إلى أخرى ومن قبيلة إلى أخرى ، وذلك حسب إمكانياتها الاقتصادية ، وطبيعة علاقتها بالسلطة في البايك ، وهي تنقسم إلى

- الضيفة: وتعرف أيضا بـ "حق التولية" وتمثل مجموع الهدايا و الضرائب التي تستفيد منها الدولة والموظفين الرسميين كتعبير عن ولاء القبائل ومبايعتهم لهم عند توليهم أو تحديد عهدتهم. وتصنف معظمها في وثائق الأرشيف ضمن "عوايد السمن" بالنسبة لمدينة المدية والأعراس المحيطة بها لأنها كانت تقدم في شكل عدد من قلال من السمن¹. وأنواع الضيفة التي تذكرها الوثائق هي :

• ضيفة الآغا² : كان الآغا يستفيد سنويا من الموظفين الرسميين لبايك التيطري و عاصمته المدية، أي الباي و الحاكم و قايد العرب و قايد ديرة ، و البلدية عن طريق

¹ أ.و / ر.ع / س ب / السجل 40 . والقلة تعادل حوالي 18,17 ل .

² (أ.و / ر.ع / س ب / السجل 40 ، و السجل 25 .

سعيدوني : المرجع السابق ، ص 104 .

-venture de Paradis, Op.Cit, P71.

- شيخ البلد ، وأهل الذمة عن طريق أمينهم ، بالإضافة إلى المرابطين . وهي كأقصى حد سجل ألف ريال دفعها الباي .
- ضيفة الحاكم¹ : يستفيد منها هو الآخر سنويًا عند تعيينه ، أو بعد عودته من الدنوش وتحديدده ويدفعها له كل من :
 - البلدية : حيث يدفعها أعيان البلد من الحضر ، و في مقدّمتهم شيخ البلد ، وحددت بأربع قلل من السّمن سنويا ، حيث بقي هذا العدد ثابتا في الفترة الممتدة بين 1223هـ و 1237هـ (1808 - 1821م) .
 - أهل الذمة : من اليهود الذين يسكنون مدينة المديّة ، وتتراوح ضيفتهم بين قلتين وأربع قلل يقدّمها أمينهم سنويًا إلى الحاكم .
 - الأعراش : تدفع الأعراش ضيفتها للحاكم بمعدّل ثمانية عشر قلة كحدّ أقصى حيث لا يتجاوز العرش الواحد أربع قلل .
 - موظفون في البايلك : إلى جانب هؤلاء يدفع بعض الموظفين حصّتهم من الضيفة حيث تشير الوثائق إلى شيخ جماعة السمامنة ، و الدلال و راعي الهوير ، ويتراوح حجم ضيفتهم بين قلة و قلتين للفرد الواحد ، وهم يدفعون هذه الضيفة كونهم كانوا يعملون تحت حماية الإدارة أو بتعيين منها² .
 - ضيفة بيت المالجي : يستفيد بيت المالجي المعيّن في المديّة أيضا من الضيفة من طرف البلدية ، و أهل الذمة و الأعراش مثل حاكم المديّة ، و بنفس المعدل من قلل السمن أقصى حد للجماعة أو العرش كان أربع قلل .

- Tachrifat, Op.Cit, P38.

¹ أبو / ر.ع / س ب / السجل السابق .

² أبو / ر.ع / س ب / السجل 40 .

- غرامة الحايك¹ : هذه الغرامة كان يدفعها أعيان مدينة المديّة و أهل الدّمة
- العولة : فبالإضافة إلى الحبوب التي كانت تخزن كمؤونة سنوية تشير الوثائق إلى عادة يتميز بدفعها سكّان المديّة تعرف بالعولة ، وهي أيضا من عوايد السمن، يدفعها أعيان المدينة الى الحاكم، وعددها لا يفوق الإثنا عشر، منهم شيخ البلد ، وهم يدفعونها على مرحلتين الأولى في محرم و الثانية في صفر من كل سنة بمعدّل قلة واحدة للفرد².

❖ **الدنوش**: هو عادة يتقدّم بها البايك كل ستّة أشهر إلى خزانة الدّولة و الموظفين الساميين في الجزائر في شكل هدايا عينيّة و نقدية³ و بذلك فالدنوش يعني مدخول الدّولة من البايك ، ويعكس تبعيّة هذا الأخير سياسيا و اقتصاديا و ولاء الإدارة لها ، وبذلك فهو يبين أهمية البايك الاقتصادية مقارنة بالبايك الأخرى.

دنوش الحاكم⁴: وهو الدنوش الذي يتقدّم به حاكم مدينة المديّة إلى الباشا كل سنة ، ونستنتج من ذلك أن حاكم مدينة المديّة كان يقوم بأداء الدنوش إلى الجزائر مرّة كل سنة وخلال زيارته يمكن أن يجدد في منصبه أو يعزل و يعين حاكم جديد بدلا عنه ، مستقلا عن الباي الذي كان يقوم بأداء الدنوش كل ثلاث سنوات شخصيا و سنويا عن طريق خليفته. ويساهم في دنوش الحاكم سكان مدينة المديّة من

¹ أبو / ر.ع / س ب / السجل 40 ، يذكر السجل غرامة الحايك التي دفعها البلدية و أهل الذمة سنة 126هـ (1812م) 150 حايك، ثم 71 حايك أخرى للحاكم الحاج حسن

² أبو / ر.ع / س ب / السجل 40 ، حيث ورد في هذا السجل ما دفع عولة من السمن للسنوات التالية : 1222هـ ، 1224هـ ، 1226هـ ، 1227هـ ، 1234هـ .

³ سعيدوني : المرجع السابق ، ص 100 .

⁴ أبو / ر.ع / س ب / السجل 40 .

نسجل ما دفع من السمن لدنوش الحاكم سنة 1226هـ (1812م) ما مجموعه 26 قلة أما بالنسبة للأموال فيقدم لنا نموذجا لسنة 1216هـ (1802م) حيث دفع القاضي 602 ريال و البلدية 690 ريال والبلكباشي 707 ريال

أبو / ر.ع / م.و / المجموعة 3190 / 01 ، وثيقة 459 : قائمة بالحيك التي دفعها حكام المدينة لدار الإمارة بين 1160 - 1238هـ، وقد كان عددها ثابت في كل سنة وهو 150 حايك .

البلدية عن طريق شيخ البلد ، واليهود عن طريق أمينهم، والعسكريّون، والقاضي ، وبعض الموظفين الرسميين بالإضافة إلى الأعراش المحيطة بالمدينة، وبعض العمّال الذين هم تحت رعاية إدارة الحاكم وهم جماعة السمامنة، راعي الهوير ، و الدلال .

ويتمثل جزء ممّا يدفعه هؤلاء في عوايد السمن ، التي يقدمونها سنويا بالإضافة إلى العوايد السابقة الذكر ، وقد سجلت بالنسبة للبلدية أربع قلل ، وكذلك بالنسبة لأهل الذمة، بينما الأعراش فإنّ المجموع الذي كانوا يدفعونه كان يصل إلى 18 قلة ، وأربعة قلل للعرش الواحد كحد أقصى ، والبقية يدفعون قلّتين للفرد على الأكثر، هذا بالإضافة إلى الأموال، ومنتجات أخرى مثل الجوز والبيض، والعنب . وعدد ثابت من الحايك ، قدره 150 حايك.

ومن خلال ماتقدم في هذه الدراسة، يمكننا أن نستنتج مدى الوزن الحضري لمدينة المدية ، وبإمكاننا أن نقول أن المدية رغم صغرها و عدد أحيائها القليل، إلا أنّها انتقلت خلال العهد العثماني من مرحلة القرية إلى المدينة التي تعدّت إلى خارج أسوارها من خلال الفحص . وهي تستحق أن توصف بالمدينة، فمن المعلوم أنّ هذا النسق العمراني للمنازل المتجاورة مكونة الأحياء - المعروفة بالحومة كمصطلح محلي - والتي يحيط بها سور، هي من مميزات المدينة في العصر الحديث، وحتى قبله.

بالإضافة الى ما احتوته من مرافق سكنية و مساجد ومنشآت عسكرية، وبما اتصفت به من تنظيم سكاني متكامل، وتفاعل اجتماعي بين فئات السكان المختلفة، ونشاط حربي وتجاري ارتبط بإمكانياتها وحاجياتها اليومية ، وبما مثلته من مركز لبابلك التيطري وقبائله، خاصة المحيطة بالمدينة، وتنظيمها الإداري الذي جعلها ممثلة أمام السلطة المركزية بدار السلطان بالجزائر، باسمها منفصلة عن بقية البابلك الذي كان يمثل الباي، والذي يتجسد في دتّوش الحاكم السنوي ، رغم انخفاض قيمته بالمقارنة.